



لم يمض شهراً على رفض بشار الأسد اقتراح المناطق الآمنة الذي تحدث عنه دونالد ترامب بخصوص قبيل تسلمه سلطاته، حتى أعلنت دمشق أنها تؤيد الاقتراح نفسه، بعدما جاء هذه المرة من الرئيس الروسي فلاديمير بوتين وبتأييد من إيران. ففي العاشر من شباط (فبراير) الماضي رفض الأسد في مقابلة مع «ياهو نيوز» الفكرة واعتبر أنها «غير واقعية، وغير ممكنة قبل تحقيق الأمن والاستقرار في سوريا والقضاء على الإرهابيين». وقبل ثلاثة أيام فقط قال وزير خارجيته وليد المعلم إن حكومته تتلزم اتفاق آستانة بإنشاء أربع مناطق لخفض التصعيد بضمانة كل من موسكو وأنقرة وطهران، لكنه شدد على أن ذلك «لن يوقف الحرب على المجموعات الإرهابية».

ومع أن حاكم دمشق لا يملك أي قدرة على رفض ما يقبل به رعايه الروس والإيرانيون، إلا أن هؤلاء يحرصون على أن يعلن شكلياً موقفه ليمنحهم ذرائع قد يحتاجونها لاحقاً للتملص.

ليس معروفاً من أين جاء اقتراح ترامب. فهو قال إن الأوروبيين ارتكبوا خطأ فادحاً عندما وافقوا على استقبال ملايين اللاجئين من سوريا والشرق الأوسط. ومع أن الولايات المتحدة لم تكن معنية مباشرة بأزمة اللاجئين التي هزت أوروبا، بسبب بعدها الجغرافي.

من الواضح أن بوتين تلقى الفكرة الأمريكية أو ربما كان وراءها منذ البداية. غير أنه قدم صيغة مختلفة تطالب واشنطن بتعديلها، مبدية تخوفاً من «شيطان التفاصيل».

لكن، إضافة إلى الموقف الأميركي الذي قد يتغير بعد لقاءات لافروف في واشنطن، تبدو دوافع روسيا وتركيا وإيران موقته، ومرشحة لتقلبات تفرضها الحسابات الخاصة بكل منها.

فموسكو تعتقد أن الاتفاق سيتمكنها من انتزاع قيادة الحل العسكري - السياسي في سوريا، بما يضمن دورها ومصالحها، ومن تعقيد المهمة الأمريكية في طرد «داعش» من معقله في الرقة، حيث لا تجني الولايات المتحدة وحدها الفضل في طرده، بعدها منعتها من المشاركة في الحرب على التنظيم في العراق. ولهذا سرّب الروس معلومات عن حظر طيران التحالف الدولي ضد «داعش» ثم تراجعوا بعدما زمجر الأميركيون.

ويرى الروس أن خطتهم تمنح قوات الأسد الفرصة لإعادة ترتيب أوضاعها في مناطق سيطرتها «المفيدة»، بما يكرس التفوق الذي حققه حتى الآن بمساعدتهم، كما تطلق يدها في مواصلة استهداف مناطق بعينها بحجة أن فيها «إرهابيين». وتعرف موسكو أن مفاوضات الحل السياسي ستطول بما يكفي لتغيير الأدوار وتعديل الأوضاع على الأرض، مع احتمالات نشوب قتال بين المعارضة والمتطرفين. وربما يشغل الأميركيون بقضايا أكثر أهمية من البحث عن ترتيبات الحكم في سوريا.

وبالنسبة إلى تركيا التي تدعم بعض فصائل المعارضة، فهي ترى أن تدخلها وتأثيرها سيكونان أسهل بكثير في شمال سوريا، لأن لديها حوالي ثلاثة ملايين لاجئ سوري يفترض أن ينتقل معظمهم إلى المنطقة الآمنة هناك عبر الشريط الذي يحتله جيشهما، ما يعني تشكيل غالبية عربية مستجدة في مناطق الأكراد المحاذية للحدود التركية، تمضي على أي فكرة للحكم الذاتي.

وتقرّبُ أنقرة من موسكو مردًا إلى استيائها الشديد من دعم واشنطن «وحدات حماية الشعب» الكردية التي تتهمنا بأنها امتداد لـ «حزب العمال الكردستاني». وزاد هذا الاستياء عندما وافق ترامب أول من أمس على تسليح «الوحدات» واعتمادها قوة رئيسية في الهجوم المزمع على الرقة.

أما إيران المتخففة من خطوة أميركية لقطع طريق الإمداد البري من أراضيها إلى «حزب الله» عبر العراق وسوريا، فهي بحاجة إلى تعزيز تحالفها مع الروس لاستيعاب هجمة ترامب وعزمه على تقليص دورها في سوريا، وفي حاجة أيضًا إلى تهدئة جبهات القتال التي ينخرط فيها الحزب لمنه فرصة للتقاط انفاسه، لا سيما في ظل التهديدات الإسرائيلي المتتصاعدة والغارات التي تستهدف مخازن سلاحه في الاراضي السورية. ولهذا فهي قبل موقتاً بالاحتفاظ بما يمكن الحفاظ عليه بانتظار تغير الموازين.

وإذا كانت أهداف كل من أطراف اتفاق آستانة مختلفة عن الآخر، فهذا يعني أن نجاح تطبيقه رهن باستمرار خدمته هذه الأهداف المتباعدة، وأن تغيرها بالنسبة إلى أي منهم سيؤدي إلى تقويضه، وهو أمر قد لا يتاخر اذا نجح الأميركيون في «تحييد» أحدهم.

جريدة الحياة

المصادر: